مشروع خطة عمل الدوحة

نحن رؤساء دول وحكومات مجموعة السبعة والسبعين والصين، المجتمعين في الدوحة، قطر، خلال الفترة الممتدة من 12 الى 16 حزيران/ يونيو 2005 ، في مناسبة انعقاد قمة الجنوب الثانية لمجموعة 77 ، واسترشاداً بأحكام برنامج عمل هافانا الذي اعتمدته قمة الجنوب الأولى لمجموعة 77، المنعقدة في هافانا كوبا خلال الفترة من 10 الى 14 نيسان /ابريل 2000 ، و إذ نعاود التأكيد على أهميتهما .

وقد استعرضنا تنفيذ إعلان وخطة عمل هافانا لمجموعة 77 وكذلك التحديات التي تواجهها في تعزيز التنمية .

وقد قيمنا تزايد تعقيد وسرعة تغير الاقتصاد العالمي وتعاظم جور وظلم النظام الاقتصاد العالمي وما ينتج عنه من تحديات جديدة متعددة الجوانب ؛

وإذ نرحب باستنتاجات وتوصيات الدورة العاشرة للجنة التنسيق والمتابعة الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية المنعقدة في طهران بجمهورية إيران الإسلامية ،خلال الفترة من 18 إلى 23 آب /أغسطس 2001 ونتائج واستنتاجات لجنة التنسيق والمتابعة الحكومية الدولية المنعقدة في هافانا كوبا خلال الفترة من 21 إلى 23آذار /مارس 2005 ؛

وإذ نرحب أيضا بالتدابير والمبادرات التي اتخذها المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالعلوم والتكنولوجيا المنعقد في دبي ،دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 27 إلى30 أكتوبر /تشرين أول 2002 ، والمنتدى رفيع المستوى المعني بالتجارة والاستثمار المنعقد في الدوحة قطر خلال الفترة من 5إلى 6 ديسمبر /كانون أول 2004 ؛

وإذ نرحب أيضا بإعلان مراكش وإطار عمل مراكش الخاصين بتنفيذ التعاون جنوب - جنوب الذين تم اعتمادهما في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون جنوب-جنوب والذي عقد في مراكش في الفترة من 16 إلى 19 ديسمبر 2003 ؛

واقتناعا منا بأن كثيرا من الأهداف قد أنجزت منذ قمة الجنوب الأولى ولكن التنفيذ العملي والكامل لبرنامج عمل هافانا يتطلب توفير موارد كافية والتزاما سياسيا جماعيا من جانب الدول الأعضاء في المجموعة ؛

وإذ نشدد ، التزاماً ببرنامج عمل هافانا ، على الحاجة إلى تكثيف التعاون بين البلدان النامية في جميع المجالات على الأصعدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية ؛

وإذ نؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز الوحدة والتضامن بين بلدان الجنوب باعتبار أن ذلك يشكل عنصراً لا غنى عنه في الدفاع عن حقنا في التنمية

وفي خلق نظام دولي منصف وأكثر عدالة، ومن أجل صيانة وإنماء المجال السياسي الضروري للبلدان النامية لنتمكن من مواصلة تحقيق أهدافها التنموية؛

وإذ نؤكد مجددا على النهج الإيجابي الذي يسترشد به عمل مجموعة 77 ؛

وإذ نقرّ بالحاجة إلى التعجيل بتنفيذ وتيرة الإجراءات التي اتفق عليها الجنوب ؛

وإذ نعاود التأكيد على وجود حاجة ماسة لمعالجة الهموم الخاصة بالبلدان الاقل نموا من خلال التعجيل بتنفيذ برنامج عمل البلدان الاقل نمواً خلال العقد الممتد من 2001 حتى 2010؛

نقرر اعتماد خطة عمل الدوحة ونلتزم بتنفيذها على النحو التالي:

ا- العولمة:

1- العمل من أجل وضع إستراتيجية مشتركة تأمينا لخلق مجال للسياسة الوطنية للبلدان النامية في جميع المجالات وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والسياسة المالية والصناعية، مما يمكّنها من اعتماد أصوب التدابير والإجراءات المناسبة لمصالحها وأولوياتها الوطنية وتحقيق حقها في التنمية .

2- الإقرار بأن الاعتماد على آليات السوق وحدها غير كاف لمواجهة تحدي التنمية في اقتصاد عالمي آخذ في السير على طريق العولمة، ولتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا بما في ذلك تلك المتضمنة في إعلان الألفية للتنمية.

3- العمل مع المجتمع الدولي بغية خلق إدارة رشيدة للعولمة وذلك بالتصدي للافتقار إلى الديمقراطية وتعزيز مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ووضع معاييره فضلا عن تعزيز الشفافية في النظم الدولية المالية والنقدية والتجارية.

4- الدعوة إلى مزيد من التنسيق بين المؤسسات والوكالات الدولية وبخاصة تلك التي تتعامل مع قضايا التنمية والتمويل والنقد والتجارة لتعزيز قدر أكبر من الاتساق في سياساتها بحيث تصبح إنمائية المنحى على نحو أكبر.

5- أن نطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) ومركز الجنوب بالتشاور مع الدول الأعضاء أن يستكشفا من خلال سبل وطرائق بحثهما وعملهما التحليلي كيفية تفعيل مفهوم مجال السياسة في العلاقات الاقتصادية الدولية بما في ذلك في جميع المنتديات الدولية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

6- الترحيب بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة وحث الجمعية العامة وهيئات ولجان منظومة الأمم المتحدة على إيلاء الاهتمام الكامل للاقتراحات والتوصيات الواردة فيه بقصد المساهمة في جعل العولمة

نظاماً شاملاً ومنصفاً لجميع شعوب العالم مع مراعاة ظروف البلدان النامية واحتياجاتها الوطنية وأولوياتها وسياساتها.

7- التأكد من احترام البرامج والسياسات الموضوعة في سياق العولمة احتراماً كاملاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبخاصة حين يكون لها صلة بالمساواة بين الدول واحترام استقلالها وسيادتها ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتشديد على أن تلك المبادئ والمقاصد ينبغي أن تكون مصدر إلهام للالتزام الكامل بتعددية الأطراف والسعي من أجل إقامة نظام اقتصادي أكثر عدلاً وإنصافاً ويوفر فرصاً لرفع مستوى حياة شعوبنا.

8- تعزيز قيام نظام تجارة منصف وعادل ومحكوم بالقواعد في إطار منظمة التجارة العالمية مع ضرورة أن يكون شاملاً و يعطي الأولوية لبعد التنمية، وكخطوة أولى في سياق المؤتمر الوزاري السادس المقرر عقده في ديسمبر 2005 في هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة للصين، حيث ينبغي تعظيم الفائدة من زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية، وبلوغاً لهذه الغاية تتخذ إجراءات من أجل:

1- الإنجاز على أكمل وجه لولاية التنمية الواردة في الإعلان الوزاري للدوحة وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ في 1 آب /أغسطس 2004 في جميع مجالات برنامج عمل الدوحة وخاصة في الزراعة، وعدم الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، ونظام الملكية الفكرية التجارية المنحي –TRIPS – والقواعد، وإيلاء معاملة تشغيلية كبيرة ومتميزة للبلدان النامية واعتماد حلول عملية وملموسة لمشكلات التنفيذ العالقة وللشواغل التي أثارتها البلدان النامية.

2- التصدي للمشكلات التجارية التي حددت من أجل الدمج الكامل للاقتصادات الضعيفة والصغيرة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما نص على ذلك في الفقرة 35 من إعلان الدوحة، وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في أول آب أغسطس 2004 بشان برنامج عمل الدوحة.

3- ضمان توفير مساعدة مالية وتقنية مستهدفة وبرامج لبناء القدرات لمساعدتها في الحصول على المزايا المثلى من نظام التجارة متعدد الأطراف.

4- التشديد على أهمية تعزيز منظمة التجارة العالمية وتحقيق عالميتها، وفي هذا السياق ندعو إلى ضرورة التعجيل بإتمام عملية الانضمام إلى المنظمة بدون عوائق سياسية وذلك على نحو سريع وشفاف ومع الاحترام الكامل

لمبـادئ المعاملـة التفـضيلية للبلـدان الناميـة وبخاصـة أقـل البلـدان نمـواً التـي تطلـب الانـضمام إلـى منظمـة التجـارة العالمية.

5- توفير فرص دخول مجانية خالية من نظام الحصص لجميع المنتجات الواردة من جميع البلدان الأقل نمواً لأسواق البلدان المتقدمة النمو، وأسواق البلدان النامية التي تستطيع أن تفعل ذلك، وتعزيز جهودها للتغلب على القيود ذات الصلة بالإمدادات.

6- تحرير الخدمات التجارية في قطاعات وطرائق الإمداد ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية وخاصة في الطرائق الرابعة والأولى من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات ومساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها للإمدادات الخدمية وأطر عملها التنظيمية، مع الإقرار بحاجتها إلى الأخذ بسياسة مرونة تتسق مع المادة الرابعة من اتفاقية الجات وزيادة التدفقات الاستثمارية في القطاعات التي تحددها البلدان النامية على أساس أهداف سياساتها الوطنية.

7- تعزيز البعد التنموي لنظام حقوق الملكية الفكرية مع مراعاة مختلف مستويات التنمية في البلدان النامية بغية تأمين وصول غير مكلف لمنتجاتها الأساسية الضرورية بما في ذلك الأدوية والأدوات التعليمية والبرمجيات ونقل التكنولوجيا وتعزيز البحث وتحفيز الابتكار والخلق وفي هذا الصدد، ندعو إلى:

أ- اتخاذ إجراءات لتعجيل العمل على تطوير نظام "التربس" وتنفيذ الموضوعات الواردة في إعلان الدوحة الوزاري وبخاصة المسائل المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية للـ"تربس "والداعمة لاتفاقية التنوع البيولوجي .

ب-وبالنسبة للمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية باعتبارها وكالة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تضمن في خططها وأنشطتها المستقبلية، بما في ذلك المشورة القانونية، بعداً تنموياً يعزز التنمية والحصول على المعرفة للجميع ووضع المعايير الداعمة للتنمية والمبادئ الصديقة للتنمية وقواعد توجيهية لأحكام المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ونشرها.

9- تعظيم التكامل التجاري واستدامته ودعم التكيف للبلدان النامية لتعزيز قدرتها على التفاوض واتخاذ التعديلات الضرورية لتمكينها من التنافس، والتجارة بما في ذلك من خلال:

1-دعم وتعزيز قدرات الإمداد الإنتاجية لدى المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

2- إنشاء وتنفيذ إقامة صندوق للمساعدة – يكون بمثابة إضافة للمساعدة في أغراض التنمية – لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع نظام تجاري عالمي أكثر انفتاحاً.

3- تشجيع الاستثمار بمشاركة القطاع الخاص في تطوير بناء بنية طبيعية لها صلة بالتجارة في البلدان النامية بما في ذلك في سياق تنفيذ الالتزامات من جانب البلدان النامية لتوفير الدعم لتنمية البنية الأساسية لتسهيل التجارة.

10- ضمان عدم تقويض الميزة النسبية للبلدان النامية بسبب أي نوع من أنواع الحماية، بما في ذلك التعسف في التدابير غير الجمركية وإساءة استخدامها والحواجز غير التجارية وغيرها من المعايير الأخرى لتقييد وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، ومعاودة التأكيد على ضرورة أن تلعب البلدان النامية دوراً في صياغة المعايير المتعلقة بالسلامة والبيئة والصحة ضمن جملة أمور أخرى.

11- حث مجموعة الـ24 على أن تعمل على نحو وثيق مع أعضاء آخرين في مجموعة 77 في محاولة لتأمين إصلاح الأسس المالية الدولية وذلك بالإعراب عن موقفها بصوت فعال، ومشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار المالي الدولي من أجل التنفيذ الكامل لتوافق "مونتري" وتحقيق الاستقرار والحد من مخاطر الأزمات الاقتصادية وتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستجابة لمثل هذه الأزمات.

12- مناقشة قضية الاستعجال في اتخاذ تدابير في المحافل الدولية ذات الصلة على المستوى العالمي لرصد تدفقات رؤوس الأموال على المدى القصير وخاصة في ما يتعلق بمصادر وحركة رأس المال المضارب وحماية استقلالية البلدان النامية في إدارة تدفقات رؤوس الأموال واختيار نظام حساباتها الرأسمالية.

13- طلب تمثيل البلدان النامية في بنك التسويات الدولية من خلال إنشاء لجنة الأسواق الناشئة بحيث يمكن مراعاة مصالح الجنوب وأخذها بعين الاعتبار لدى وضع المعايير الدولية المالية والمصرفية.

14- بذل مزيد من الجهد في المؤسسات المالية الدولية للتوصل إلى اتفاق من أجل استنباط آليات مالية دولية تكون فعالة في الوفاء باحتياجات البلدان النامية وتمكينها من تخفيف وطأة الصدمات المالية والتجارية الخارجية وبخاصة البلدان النامية التي تعتمد دخول صادراتها اعتماداً كبيراً على الصادرات السلعية.

15- مواصلة الجهود المبذولة لتحديد مصادر ابتكارية للتمويل لأغراض التنمية تكون قادرة على توفير التمويل على أساس مستقر وقابل للتوقع وعلى أساس إضافي لتمويل البلدان النامية في النهوض بالتنمية الاقتصادية واستئصال

شـأفة الفقـر والجـوع. وفـي هـذا الـصدد، ينبغـي إيـلاء الاعتبـار الـلازم لجميـع الأعمال التي تم القيام بها في هذا الموضوع وخاصة من جانب الفريق التقني المعنـي بآليـات التمويـل الابتكاريـة الـذي أنـشئ فـي إطـار اجتمـاع قـادة العـالم المعنـي بالعمـل ضـد الجـوع والفقـر والـذي انعقـد بنـاء علـى مبـادرة رئـيس البرازيل ألويس ايناسيو لولا دي سيلفا في نيويورك في سبتمبر2004.

16-الحث على تحقيق مزيد من التنسيق بين وزراء خارجيتنا ووزراء المالية والتخطيط والتجارة بغية تعزيز مزيد من الاتساق في مبادراتنا مع بقية العالم.

17- ضـرورة أن نـضمن فـي إصـلاح الأمـم المتحـدة أن التنميـة سـوف تحظـى بأولويـة رفيعـة المـستوى، وأن هيئـات منظومـة الأمـم المتحـدة ذات الـصلة ووكالاتها ومؤسساتها و صناديقها وبرامجها سوف يتم تقويتها وتأهيلها لدعم هذه الأولوية. وبلوغاً لهذه الغاية نكلف رئيس مجموعة 77 في نيويورك، بالتعاون مع رؤساء المجموعة الآخرين بالعمل في كل المنتديات المناسبة على تعزيز هذا الهدف.

18- التعاون مع المؤسسات ذات الصلة من أجل استكمال مؤشرات الهشاشة.

19- الـدعوة إلـى الأخـذ بـنهج دولـي شـامل ومتكامـل لتعزيـز مـساهمة الـسلع الأساسية في التنمية من خلال اتخاذ إجراءات تشمل ضمن ما تشمل:

1- دراسـة القيـود الإمداديـة وبخاصـة فـي مؤسـسات البلـدان النامية الصغيرة ومتوسطة الحجم لتمكينها من استغلال ميزتها النسبية والقيمة المضافة والتنوع.

2- النظر في إنشاء صندوق تعزيز الصادرات للبلدان المعتمدة على تصدير السلع وذلك للتركيز على بناء المؤسسات وتطوير بناء بنية أساسية رئيسية والارتقاء بقدرة القطاع الخاص.

3- إلغاء الشروط الصعبة لدخول الأسواق مثل تلك الناجمة عن هياكل السوق المركّزة والمتغيرة، فضلا عن المعايير البالغة الشدة المتصلة بالمنتجات.

4- تعزيز فرصة حصول البلدان النامية على ائتمانات ميسّرة ورصد أموال لتحسين الشروط المالية والتنظيمية.

5- وجوب الربط المنهجي من جانب البلدان المعتمدة على السلع الأساسـية بـين سـداد الـدين وخدمـة الـدين مـن ناحيـة، وبـين التحركـات غيـر المؤاتيـة فـي أسـعار الـصادرات الـسلعية والواردات من ناحية أخرى.

6- دعم تمويل وتنفيذ مقررات فريق العمل الدولي المعني بالسلع الأساسية التابع للأونكتاد، بما في ذلك إنشاء فريق بالتعاون بين الجنوب والجنوب في مجال السلع الأساسية إضافة إلى الحاجة لتعزيز الصندوق المشترك في السلع الأساسية وبخاصة في الحساب الثاني.

7- مواصلة الجهود لإبرام اتفاقات سلعية دولية فعّالة تحت رعاية الأمم المتحدة هدفها تعزيز وتحسين إنتاج وتجارة المنتجات الأولية ذات الأهمية الحيوية للبلدان النامية.

20 - العمل على إقرار حق تقرير المصير للشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار، أو أي شكل من أشكال السيطرة الأجنبية، مما يضرّ بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومناشدة المجتمع الدولي لاتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع نهاية لاستمرار الاحتلال الأجنبي وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها والقانون الدولي.

21- دعم التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً التي تعاني من مختلف القيود الإمدادية والهيكلية.

22 - العمل على ضمان توفير مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي للبلدان النامية دعماً لأنشطتها التنموية ولتعزيز المزايا التي يمكن أن تجنيها من هذه الاستثمارات، وبلوغاً لهذه الغاية:

i. تُدعى الحكومات الوطنية التي تسعى إلى تطوير بنيتها الأساسية وتوليد استثمارات أجنبية مباشرة لاستحداث استراتيجيات متكاملة بمشاركة القطاعين العام والخاص وبمساعدة المانحين الدوليين، حيثما اقتضى الأمر ذلك.
ii. دعوة المؤسسات الدولية المالية والمصرفية إلى النظر في ترشيد وتعزيز الشفافية في آليات تقييم المخاطر حتى تجعلها ذات منحى تنموي أكثر قوة.
iii. تشجيع مشاركة الاستثمار الخاص الأجنبي في تنمية البنية الأساسية.
iv. اتخاذ تدابير تخفف من أثر التغيير المفرط في تدفقات رأس المال على المدى القصير.

23 - النظر في التوسع في حجم السوق وتعظيم فرص الاستثمار عن طريق إنشاء أسواق دون إقليمية وإقليمية وأقاليمية من خلال وضع ترتيبات اقتصادية ثنائية ودون إقليمية وإقليمية.

24 - الإقرار بالحاجة إلى توجيه القدرات والموارد الخاصة نحو حفز القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال اتخاذ إجراءات في المجالات العامة، والعامة/الخاصة، والخاصة قصد إنشاء بيئة تمكينية للشراكة والابتكار يمكن أن تسهم في قيام تنمية اقتصادية عاجلة وفي الاستئصال السريع للفقر والجوع.

25 - الالتزام بتعزيز وتسهيل قيام حوار وطني بشأن السياسات ذات الصلة بدور القطاع الخاص المحلي في وضع إطار عمل للسياسة وللنواحي القانونية والتنظيمية دعماً لتنمية القطاع الخاص.

26 - النظر في الشواغل المثارة والمتعلقة بتعدد الإجراءات الموجودة الخاصة بتسوية النزاعات بين المستثمر والدولة وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية قد يتعرضون لها بالنسبة للتنمية، وفي هذا الصدد نشجع تفاعل وتبادل الخبرات بين الدول النامية ومختلف المؤسسات التي تتعامل مع نظام تسوية النزعات بين المستثمر والدولة، وبصفة خاصة نشجع الأونكتاد على مواصلة العمل بشأن هذا الموضوع والتعمق فيه.

27 - العمل على ضمان عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بجميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد الخاصة بمراقبة الممارسات التجارية التقليدية تحت رعاية الأونكتاد في أنتاليا - تركيا في الفترة من 14 إلى 18 نوفمبر 2005 على أن يعتمد توصيات تحدد السياسات والتدابير التي تجعل الأسواق العالمية أكثر فعالية وإنصافا وعدلاً، وذلك عن طريق منع وإزالة الهياكل والممارسات المناهضة لتنافس المؤسسات العالمية، وعن طريق تعزيز المسؤولية التنموية ومساءلة العناصر الفاعلة في الشركات.

28 - دعوة الحكومات والمؤسسات الوطنية في الجنوب إلى مواصلة تعزيز التنوع الثقافي وترقية تقاليد شعوبها والمعارف المحلية التقليدية والممارسات والتكنولوجيا السائدتين لأغراض تحقيق التنمية المحلية.

29 - التنفيذ الكامل لالتزامات كوبنهاغن باعتبارها نهجاً متسقاً ذا منحى شعبياً لتحقيق التنمية المحلية ولتضمين منظور تنموي اجتماعي في الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات المتضمنة في إعلان ألفية الأمم المتحدة.

30- إقامة مجتمعات عادلة للجميع من خلال النهوض بمبدأ المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع المجالات والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

ب - العلم والتكنولوجيا

31 - يقتضي تعزيز التعاون جنوب - جنوب في مجال العلم والتكنولوجيا اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر دبي الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا؛

(ب) ضرورة قيام مركز الجنوب بالتنسيق مع رئيس مجموعة 77 والدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بإجراء حصر لمبادلات الخبرة والتجارب بين مؤسسات البحث والجامعات في البلدان النامية، وإنشاء شبكات بين الجنوب والجنوب تكون لها صلة بالمؤسسات البحثية والجامعات بغرض تسهيل تبادل البرامج والطلاب والأكاديميين والباحثين، إضافة إلى توفير الزمالات والمنح الدراسية.

(ج) تكليف اللجنة الحكومية الدولية للتنسيق والمتابعة IFCC-XII أن تضمّن جدول أعمالها استعراض ومتابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الأول رفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك النظر في الدعوة إلى عقد منتدى جنوب جنوب رفيع المستوى للعلم والتكنولوجيا على أساس منتظم واتخاذ أية ترتيبات أخرى قد تكون ضرورية.

32 - ترقية التعليم وتعزيز فرص الحصول على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستخدامها لأغراض التنمية، وبلوغاً لهذه الغاية:

(أ) ينبغي تشجيع اقتسام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها الأساسية بين البلدان النامية، بما في ذلك من خلال استخدام وسائل الإنترنيت/الافتراضية لتكثيف المبادلات التعليمية والتقنية بين البلدان النامية، إضافة إلى الولوج الافتراضي إلى اجتماعات ومؤتمرات مجموعة 77 والصين.

(ب) تعظيم القدرة البشرية والمؤسسية في البلدان النامية لخدمة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خلال - ضمن جملة أمور أخرى - تطوير البنية الأساسية للتكنولوجيا والتوسع في استخدام إمكانات العلم والهندسة.

(ج) تشجيع صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الإقليمية للعمل على المستوى الوطني، وحيثما اقتضى الأمر، على المستوى الإقليمي لتطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتضييق الفجوة الرقمية وتعظيم الفرص الرقمية، بما في ذلك في مجالات مثل التجارة الإلكترونية وبنية الأعمال الإلكترونية الأساسية وبيئتها، ودعم تطويرها على نحو يسهل تعزيز وصول البلدان النامية إليها.

(د) تشجيع المساهمات الطوعية لصندوق التضامن الرقمي.

33 - المشاركة الفعّالة في العملية التحضيرية وفي المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المقرر عقدها في تونس في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 بهدف إنجاز أهداف القمة، ولاسيّما تلك المتضمنة في إعلان مبادئ جنيف وخطة عملها التي تتضمن، من بين جملة أمور أخرى، الوصول العالمي إلى المعلومات

والمعرفة بالنسبة للجميع، وإدارة ديمقراطية رشيدة لشبكة الإنترنيت واحترام التنوع الثقافي والهوية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي.

34 ـ تشجيع مزيد من انتشار اعتماد نظام الحكومة الإلكترونية كوسيلة لتعزيز كفاءة الإنجاز وحصول المواطنين على الخدمة العامة من خلال تبادل الخبرات بين البلدان النامية وتعبئة الدعم المقدم لأقل البلدان نموّاً لمساعدتها على إقامة البنية الأساسية المطلوبة في هذا المجال.

35 ـ دعم الجهود التي يبذلها نظام ترياستي وبخاصة أكاديمية العالم الثالث للعلوم والتكنولوجيا، وإنشاء اتحاد مجموعة 77 للعلم والتكنولوجيا، كما تمّ الاتفاق على ذلك في قمة الجنوب الأولى. وتوجيه الدعوة في هذا الصدد إلى الرئيس لتقديم تقرير بشأن هذا الموضوع إلى الاجتماع الوزاري السنوي التالي.

36 ـ حثّ رئيس مجموعة 77 بالتنسيق المكثف مع رئيس فرع باريس على الدعوة إلى عقد منتدى ثقافي بين دول الجنوب، كما تمّ الاتفاق على ذلك في قمة الجنوب الأولى.

37 ـ تعزيز الجهود التعاونية لبناء شبكات اتصال واستخدامها وبناء قدرات مؤسسية وقاعدة تبادل خبرات في مجالات مثل العلم والتكنولوجيا والبحث وتطوير معاييرها، وتوجيه الدعوة إلى الوحدة الخاصة بالتعاون مع مركز الجنوب لتسهيل بلوغ هذا الهدف. وفي هذا الصدد، توجه الدعوة إلى إنشاء "مراكز تفوّق" من بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية القائمة في البلدان النامية لتمكين العلماء والمهندسين من التفاعل فيما بينهم، بما في ذلك من خلال التبادل المتواتر للبرامج والاستفادة من استخدام أحدث آليات البحث المتوفرة لدى هذه المراكز.

38 ـ توفير الدعم الكامل للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما تقوم به من أعمال لتشجيع بناء القدرات التكنولوجية/العلمية بين البلدان النامية، والعمل على التوسع في الاستعراضات القطرية التي تجري بشأن السياسات ذات الصلة للبلدان النامية التي تضع الأساس لتبادل التجارب للنهوض بمختلف أنواع التكنولوجيات في الجنوب.

39 ـ معاودة التأكيد على أن استئصال شأفة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة، وحماية وإدارة أسس الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشكل أهدافاً مفصلية بعيدة المدى ومقومات أساسية للتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، نقرر العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف في جميع المنتديات ذات الصلة.

40 ـ معاودة تأكيد ندائنا لتوفير مزيد من التمويل والاهتمام بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، إضافة إلى برنامجي الأمم المتحدة اللذين يقع مقرّهما في نيروبي ـ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

41 ـ الترحيب باعتماد خطة بالي الإستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي هذا الصدد:

1. نرحب باعتماد خطة بالي الإستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي هذا الصدد، الدعوة إلى وضع خطة عمل محددة الأهداف والآجال الزمنية.
2. نقرّر إقامة تعاون وثيق من أجل التنفيذ الفعّال للأنشطة الإنمائية المستدامة من خلال جهود بناء القدرات التعاونية في مجال إدارة البيئة والمبادلات التكنولوجية والخبرات العلمية، واستنباط أحدث التكنولوجيات السليمة بيئياً بين البلدان النامية.

42 ـ الدعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي لقضية توفير المأوى المناسب للجميع وتطوير المستوطنات البشرية المستدامة، وفي هذا الصدد، ينبغي دعم الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الأمم المتحدة ـ الموئل) كهمزة وصل في إطار منظومة الأمم المتحدة بشأن الموئل والمستوطنات البشرية المستدامة.

ج. التعاون بين الجنوب والجنوب

نعاود تأكيد التزامنا بالتعاون جنوب - جنوب كما ورد ذلك في برنامج عمل هافانا ونشدّد على أهميته بالنسبة للجهود المبذولة لاستئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في الجنوب، وفي هذا الصدد، نوافق على:
43 ـ تنفيذ التدابير والمبادرات المتضمنة في إطار عمل مراكش لتنفيذ التعاون جنوب - جنوب.
44 ـ ندعو رئيس مجموعة 77 بالتعاون مع الأونكتاد وغيره من المؤسسات ذات الصلة أن يقدم دراسة شاملة بشأن القطاعات الجديدة والحيوية بغية تعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية وفي المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية.
45 ـ ندعو جميع الأطراف المعنية إلى اختتام الجولة الثالثة من برنامج الأفضليات التجارية المعمم بحلول عام 2006 ونشجع البلدان النامية الأخرى على النظر في مشاركتها في هذا البرنامج.
46 ـ ندعو الأطراف إلى دعم وتمويل مشروع، تحت رعاية الأونكتاد، لزيادة الوعي بين البلدان النامية بشأن(1) الجولة الثالثة لمفاوضات برنامج الأفضليات التجارية المعمم، و(2) الترويج لنتائج الجولة ونشرها إثر اختتامها.

47 – نقرر تأسيس " صندوق الجنوب للتنمية والظروف الإنسانية" للتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، وأيضاً لمعالجة ظواهر الجوع والفقر والكوارث الإنسانية و بهذا الخصوص :-

أ- نرحب ونشجع مبادرة سمو الشيخ أمير دولة قطر ، بتأسيس الصندوق ومساهمته بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي لتشغيله.
ب- نعبر عن تقديرنا لحكومتي الصين والهند لمساهمتهما للصندوق بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي من كل منهما .
ج- ندعو بقية الدول القادرة للمساهمة في الصندوق.
د- نقرر اتخاذ خطوات إضافية لوضع الصندوق في العمل الفعلي.

48 ـ نشجّع الدول الأعضاء في مجموعة 77 على وضع ترتيبات/أطر عمل للتعاون القطاعي.
49 ـ نوصي بتوسيع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعاون بين دول الجنوب، ونطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقوم باستعراض هيكله وأساليب عمله حتى يتمكن من الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات البلدان النامية.
50 ـ نطلب إلى رئيس مجموعة 77 أن يتشاور مع الدول الأعضاء بشأن موعد وأساليب الدعوة إلى عقد منتدى جنوب جنوب يُعنى بالشراكة الخاصة والعامة.
51 ـ نعزز التعاون والتنسيق بين مجموعة 77 وحركة عدم الانحياز للنهوض بالتعاون جنوب-جنوب وذلك بدعوة لجنة التنسيق المشتركة إلى الاجتماع على نحو أكثر تواتراً لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في مجال التعاون جنوب - جنوب، حيث يمكن استكشاف أوجه التناغم بينها.
52 ـ نحيط علماً بتقرير الفريق الاستشاري المخصص المعني بالأداء والولايات وأساليب العمل للغرفة التجارية والصناعية لمجموعة 77، ونطلب إلى رئيس مجموعة 77 أن يحدّد لنا خياراً من بين توصيات الفريق الاستشاري المخصص بالتشاور مع أصحاب الشأن ذوي الصلة، على أن يُقدّم هذا التقرير إلى الاجتماع الوزاري السنوي للتنسيق واتخاذ إجراءات بشأنه عند الاقتضاء.
53 ـ ندعم مركز الجنوب باعتباره مستودعاً فكرياً يقوم بتحليل القضايا المركزية في الاقتصاد العالمي ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء التي تستطيع أن تفعل ذلك، والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص لتعزيز الأساس المالي للمركز، وفي هذا الصدد، تدعو الدول الأعضاء في مركز الجنوب البلدان النامية الأخرى التي لم تنضم بعد إليه أن تقوم بذلك.
54 ـ نستفيد من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر في تلك البلدان التي تتعرض لجفاف خطير أو/و التصحّر، وبصفة خاصة في أفريقيا عن طريق التصدي لتدهور الأراضي وكوسيلة للمساعدة في التصدي، ضمن جملة أمور أخرى، للفقر والجوع. وفي هذا الصدد:

1. ندعم تنويع موارد التمويل وكذلك توفير تمويل معزز لتنفيذ الاتفاقية من خلال مركز البيئة العالمي والآلية العالمية وغيرهما من الموارد الممكنة، ومن بينها مؤسسة التنمية المستدامة.

2. نشجّع تنفيذ منطلقات العمل التي اعتمدها المنتدى الثاني الأفريقي الآسيوي (نيامي، النيجر 1998) والمنتدى الأفريقي اللاتيني الأمريكي والكاريبي (باماكو، مالي 2000) تعزيزاً لتطبيق الاتفاقية.
3. نشجّع مزيداً من تنظيم الأنشطة الخاصة لضمان نجاح عام الصحاري والتصحّر في 2006.

55 - نحثّ اليونسكو على استحداث وتنفيذ:

(أ) برنامج تعاون بين الجنوب والجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا بهدف تسهيل دمج نهج تنموي في العلوم والتكنولوجيا الوطنية والسياسات الابتكارية وبناء القدرات في العلم والتكنولوجيا وإسداء المشورة بخصوص السياسات المتبعة وتبادل التجارب وأفضل الممارسات وإنشاء شبكات لحلّ مشكلات مراكز التفوّق في البلدان النامية، إضافة إلى دعم تبادل الطلاب والباحثين والعلميين والتكنولوجيين بين البلدان النامية.

(ب) برنامج للتعاون جنوب-جنوب في التعليم بهدف مساعدة البلدان النامية على الوفاء بأهداف خطة داكار لتوفير التعليم للجميع وهدف الألفية الإنمائي المتعلق بمحو الأمية، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات في إدارة المشاريع التجريبية في البلدان النامية وفيما بينها.

وفي هذا الصدد، نحثّ البلدان المتقدمة النمو على توفير التمويل اللازم لليونسكو لدعم البرامج.

56 - نتعهّد بتعزيز تعاوننا في مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية إضافة إلى تعزيز شبكات الاتصال بين دول الجنوب وربط مؤسسات مراكز البحث والتنمية وغيرها من مراكز التفوق بغية تعزيز جهود الجنوب لإنشاء برامج بين دول الجنوب لبحث وتطوير اللقاحات والأدوية ووسائل التشخيص للوقاية من هذه الأمراض في الجنوب وعلاجها.

57 - نرحّب بتنفيذ البرنامج التنفيذي للرعاية الصحية بين دول الجنوب الذي يتخذ مقراً له في أبوجا - نيجريا والذي توصل إلى نتائج إيجابية في البلدان المتلقية، وندعو إلى مزيد من التعاون بين المانحين والمستفيدين من البرامج وتوسيع دائرتهم لتعظيم فعّالية وجودة توفير خدمات الرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، نطلب تقديم تقرير شامل آخر عن البرنامج إلى الاجتماع الوزاري السنوي المقبل واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنه.

58 - تعزيز التعاون جنوب-جنوب في مجال الطب والصناعة الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية آخذين بعين الاعتبار الآثار التي يمكن أن تتولد عن الأمراض المزمنة والأوبئة بين السكان المصابين وبخاصة في البلدان الاقل نمواً، وأن يجري

الإعلان عن الفرص المتاحة في هذا المجال من خلال التجارب التي تمت في بعض البلدان النامية.

59 ـ نحثّ الدول الأعضاء في مجموعة 77 ـ التي تستطيع ذلك ـ على أن توفر خطوط ائتمان لتعزيز التجارة بين دول الجنوب تشجيعاً لترتيبات التعاون التقني القائمة على أساس أفضل ممارسات البلدان النامية.

60 ـ نوصي بمواصلة إيلاء الاهتمام بإنشاء بنك للتنمية والتجارة للجنوب، وفي هذا الصدد:

1. نفوّض بعقد اجتماع لخبراء المالية والبنوك المركزية أو/و أي خبراء آخرين للنظر في الاقتراح، بما في ذلك القضايا العالقة والتقدم بتوصيات بشأن جدوى بنك التنمية والتجارة المقترح وقابليته للحياة.
2. نطلب إلى مجموعة 77 والأونكتاد والوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين دول الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركة في المشاورات المشار إليها أعلاه، وتقديم الدعم لها إلى الحد الممكن.

61 ـ نوافق على تقديم الدعم لأنشطة لجنة العمل المعنية بالمواد الخام والمشاركة فيها، وعلى اتخاذ خطوات لتعزيز الأمانة الحالية للجنة في أبوجا_ نيجيريا من خلال توفير الموارد المالية والمادية الكافية، وندعو إلى إنشاء نظام معلومات إقليمي للمواد الخام في أفريقيا.

62 ـ ندعم المبادرات الثنائية التي تقوم بها بعض البلدان النامية من أجل إلغاء الديون تحقيقاً لفائدة البلدان الأقل نمواً، ونشجع البلدان النامية الأخرى على القيام بمبادرات مماثلة تعزيزاً للتضامن مع هذه المجموعة الأكثر ضعفا بين البلدان النامية.

63 ـ القيام بجميع المبادرات اللازمة واستمرار طرحها من أجل تعزيز فرصة الوصول إلى الأسواق للمنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً، وفي هذا الصدد نثني على البلدان النامية التي قامت بذلك بالفعل ونطلب إلى تلك البلدان النامية التي تستطيع ذلك أن تفعل نفس الشيء لتوفير فرصة دخول المنتجات القادمة من أقل البلدان نمواً بشكل خال من نظام الحصص ومعفى من الجمارك.

64 ـ نعزز اتخاذ مبادرات لصالح البلدان الأقل نمواً عن طريق تنفيذ مشاريع في مجالات مثل بناء القدرات الإنتاجية والبشرية والمساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات وبخاصة في القضايا المتعلقة بالتعاون في مجالات الصحة والتعليم والتدريب المهني والبيئة والزراعة والعلم والتكنولوجيا والاستثمار والطاقة والنقل العابر.

65 ـ نشجع، في إطار برنامج عمل ألماتي، على أن تقوم كل من بلدان العبور النامية غير الساحلية والبلدان النامية غير الساحلية بتكثيف تعاونها من خلال ترتيبات العبور القائمة والاتفاقات المعقودة بينها. وفي هذا الصدد تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية متعددة الأطراف إلى ضمان التنفيذ الكامل والفعلي لبرنامج عمل ألماتي، وذلك عن طريق تزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية غير الساحلية بالمساعدة المالية والتقنية.

66 ـ دعم البلدان النامية الخارجة من النزاعات، وبشكل خاص الاقل نمواً منها، مع رؤية لتمكينها من اعادة تأهيل واعمار ما يلائم من البنى التحتية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومساعدتها على تحقيق أولوياتها في التنمية.

67 ـ الدعوة إلى مساعدة دولية متزايدة في إحداث وتعزيز آليات دولية وإقليمية ودون إقليمية ووطنية للوقاية والتأهب والتخفيف من الكوارث الطبيعية وآثارها، بما في ذلك إنشاء وتعزيز أنظمة الإخطار المبكر، وكذلك إعادة التأهيل وإعادة البناء الطويلي المدى، وذلك نظراً للمترتبات المتزايدة للكوارث الطبيعية وتأثيراتها المدمرة على المسار التنموي للبلدان النامية، وخاصة منها ذوات الاقتصادات الصغيرة والواهنة، ودعوة المجموعة الدولية ومنظومة الأمم المتحدة للعمل بتنسيق وثيق من أجل الوفاء بالالتزامات المكرسة القاضية بمساعدة البلدان المنكوبة وتلك المعرضة للكوارث، وذلك بتزويد حكوماتها وسلطاتها المعنية بمعلومات إخطار مبكرة دون قيود وفي وقت يسمح باستعمالها ونشرها الفوري والفعال.

68 ـ دعوة المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف للعمل على دعم تطبيق إطار عمل هيوغو 2005-2015 في البلدان النامية المعرضة للكوارث، وكذلك عبر المساعدة المالية والفنية، والتصدي لاستدامة الديون ونقل التكنولوجيا والشراكة بين القطاع العام والخاص، وتشجيع التعاون شمال ـ جنوب وجنوب ـ جنوب.

69 ـ تشجيع كل أشكال الشراكة الكفيلة بترقية تعاون جنوب-جنوب.

70 ـ اتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها ضمان بيئة مؤاتية للتنمية وترقية مساهمة فعالة في هذا الخصوص لقطاع الأعمال في مجالات التعاون جنوب- جنوب مثل التعليم والصحة، والبنى الأساسية والإصحاح والمستوطنات البشرية والنقل والزراعة والصيد والصناعة والسياحة والتكنولوجيات الحيوية.

71 ـ العمل سوية في جو من التضامن من أجل تأمين وتقاسم المكاسب الناتجة عن الجغرافيا التجارية الدولية الجديدة الناشئة وتصميم وتطبيق استراتيجيات لضمان استدامة الدينامية الجلية في الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وضمان جعلها ذات تأثير إيجابي مضعّف عبر كافة الجنوب.

72. تعزيز المشاورات والتعاون وتبادل التجارب، بما فيها السناريوهات الناجحة للتجارة بين دول الجنوب.

73. بناء التجارة بين دول الجنوب للسلع والخدمات على المستويات الثنائية والإقليمية والأقاليمية في القطاعات التي تتمتع بإمكانيات نمو كبيرة.

74. تطوير اتفاقات الاعتراف المتبادل حول الأنظمة الفنية والإجراءات الصحية وتلك المتعلقة بالصحة النباتية.

75. ترقية التعاون في مجال التصدي للمتطلبات البيئية التي تؤثر على صادرات الدول النامية وذلك من خلال دعم فريق عمل الأونكتاد الاستشاري المعني بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق بالنسبة للدول النامية.

76. إنشاء أو تعزيز الآليات الملائمة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي بغية ترقية تبادل المعلومات حول الممارسات المناهضة للتنافس وحول تطبيق القوانين والسياسات الوطنية والإقليمية في هذا المجال، ومساعدة بعضها البعض بما يخدم مصالحها المشتركة بخصوص مراقبة الممارسات المناهضة للتنافس على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

77. البحث عن طرق لتعزيز وتسهيل التجارة فيما بين البلدان النامية بغية دعم عمل الأونكتاد في مجال الآليات الملائمة.

78. الاستثمار في تحسين مرافق البنى الأساسية وقنوات الاتصالات الشبكية بين البلدان النامية من أجل تسهيل التجارة وتخفيض كلفة تنفيذ الأعمال.

79. ترقية التفاوض على أساس طوعي لاتفاقات التجارة الحرة بين البلدان النامية نظراً لكونها تشكل أداة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب.
80. ترقية وتعزيز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي من خلال التجمعات واتفاقات أخرى قوامها المصلحة المتبادلة والتكاملات والتضامن بين البلدان النامية بغية تسهيل وتسريع نموها الاقتصادي وتطوير اقتصادياتها.

81. العمل بفعّالية من أجل ترقية وتعزيز التعاون الأقاليمي بين البلدان النامية في كل المجالات وتشجيع المبادرات في هذا الخصوص.

82. اتخاذ الإجراءات والمبادرات لدعم مشاريع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

83. الإلحاح على التنفيذ المبكر لمبادرات التعاون التي اتخذتها البلدان الآسيوية والأفريقية ضمن إطار الشراكة الإستراتيجية الجديدة الآسيوية الأفريقية (ناسب).

84. طلب تقديم تقرير سنوي حول التعاون بين الجنوب والجنوب من قبل الوحدة الخاصة للتعاون بين الجنوب والجنوب بالتعاون مع مركز الجنوب وبالتشاور مع رئيس مجموعة 77.

85. الدعوة إلى تطبيق التوصيات ذات الصلة المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب التي يتضمنها تقرير اللجنة الدولية للبعد الاجتماعي للعولمة الذي يحمل عنوان:"عولمة منصفة : خلق الفرص للجميع".

86. الترحيب بالمبادرات/المقترحات الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون بين الجنوب والجنوب كما وردت في الملحق 1.

87. تشجيع الدول الأعضاء ومجموعات الدول الأعضاء لمجموعة 77، التي يؤهلها وضعها لذلك، على تطوير وترقية مبادرات أخرى للتعاون في مجال التنمية ومطالبة رئيس مجموعة 77 بتقديم المعلومات لكل أعضاء المجموعة.

88. دعوة رئيس مجموعة 77، بدعم من الأونكتاد والوحدة الخاصة للتعاون بين الجنوب و الجنوب إلى تنظيم منتدى دوري حول الاستثمار بين بلدان الجنوب، من أجل مناقشة ونشر التجارب الناجحة بين البلدان النامية في هذا المجال، واتخاذ التدابير الضرورية في هذا الخصوص لتحديد مكان عقد هذا الحدث في 2006.

89. دعوة الأونكتاد إلى تقديم تقرير حول نمط تدفق الاستثمار من وإلى الجنوب، يقوم ، من بين أشياء أخرى، بتحليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي لمثل هذه التدفق على البلدان النامية.

د. العلاقات شمال ـ جنوب:

90. من أجل تعزيز التعاون شمال ـ جنوب كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً بما فيها أهداف الألفية الإنمائية، وفي هذا الصدد، فإننا:

(أ) ندعو البلدان المتطورة، في كافة المنتديات ذات الصلة، بانتهاج سياساتها التجارية وذات المنحى الاقتصادي الكلي بما فيها إلغاء الدعم بشكل يعزز من فرص البلدان النامية لتقليص الفجوة الموجودة في الدخل وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً بما فيها أهداف الألفية الإنمائية وأهداف إنمائية أخرى.

(ب) نحث البلدان المتقدمة النموّ التي لم تفعل ذلك بعد على رفع تدفقات المساعدة الرسمية الإنمائية لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً للمساعدة الرسمية الإنمائية والمقدرة بـ 0.7 بالمائة من إجمال الناتج الوطني للبلدان

النامية و0.15 بالمائة إلى 0.20 بالمائة من إجمالي الناتج الوطني للبلدان الأقل نموّاً؛

(ت) ندعو إلى إنشاء آلية رصد فعّالة لضمان تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن مخصصات المساعدة الرسمية الإنمائية التي تمنحها الدول المتقدمة النموّ والمقدرة بـ 0.7 بالمائة من إجمالي الناتج الوطني للبلدان النامية و 0.15 إلى 0.20 بالمائة للبلدان الأقل نموّاً؛

(ث) نحثّ المؤسسات المالية الدولية و الدول المتقدمة النموّ الدائنة على الربط مباشرة بين معايير استدامة الديون وبين متطلبات التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً بما فيها أهداف الألفية الإنمائية وأية أهداف إنمائية أخرى.

(ج) نقدم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها المجموعة الدولية لرفع المنح الثنائية للبلدان الأقل نمواً والبلدان الأخرى المتدنية الدخل بالإضافة إلى تلك المنح المترتبة على إلغاء الديون.

(ح) نواصل المداولات بشأن إنشاء إطار عمل للتعامل الفعّال مع جميع الديون السيادية للبلدان النامية.

91. حثّ المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على الوفاء بالتزامهم بدعم البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون غير مستدامة بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان المتدنية الدخل والمتوسطة الدخل واستحداث وتنفيذ مبادرات لتخفيض الديون العالقة وتشجيع اتخاذ مزيد من التدابير الدولية بما في ذلك إلغاء الديون وغيرها من التدابير، وكذلك بالنسبة للبلدان التي تنتمي إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

92. دعوة شركاء التنمية لتعزيز تنفيذ برنامج عمل البلدان الأقل نمواً للعقد الممتد من 2001 إلى 2010:

(أ) عدم ربط جميع المساعدة المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً بأية شروط وزيادة كميتها حتى تصل إلى الهدف المتفق عليه دولياً وهو يتراوح بين 0.15 و0.20 بالمائة من إجمالي الناتج الوطني للبلدان المتقدمة النمو وجعلها متاحة على أساس طويل المدى وقابل للتوقع.

(ب) إلغاء جميع الديون الرسمية لكل البلدان الأقل نموّاً.

(ت) توفير فرصة الوصول إلى الأسواق بدون جمارك وبدون قيود حصصية للمنتجات الواردة من جميع البلدان الأقل نمواً، ومؤازرة جهودها للتغلب على القيود الإمدادية التي تعاني منها.

93. تعزيز الحوار مع البلدان المتقدمة ومنظماتها المعنية بالتعاون الاقتصادي لأغراض التنمية بغية التصدي للتخلف الاقتصادي للبلدان النامية وتعزيز التنمية المشتركة، وفي هذا الصدد، نوجه الدعوة إلى رئيس مجموعة 77 لعرض شواغلنا واهتماماتنا على شركائنا في التنمية بما في ذلك اجتماعات مجموعة الثمانية.

94. مواصلة حثّ جميع الشركاء على الاهتمام بقضية الاختلالات العالمية المستمرة في مجالات مثل التجارة والتمويل والنقل والتكنولوجيا. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على تعزيز إصلاح النظام المالي العالمي وذلك من خلال رفع عقيرة البلدان النامية ومشاركتها في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات المالية الدولية واستعراض السياسات الدولية النقدية والمالية وترتيباتها وتأثيرها على البلدان النامية.

95. تعزيز التعاون عن طريق الآليات والإجراءات القائمة لمجموعة 77 في فصل جنيف بغية زيادة القدرة التفاوضية وتقويتها تأميناً لمصالح البلدان النامية في التجارة وما يتعلق بها من قضايا.

96. دعوة المجتمع الدولي إلى تعزيز نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة لاعتماد سياسات وبرامج تستهدف مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التكنولوجيا في مساعيها إلى تحقيق التنمية وذلك من خلال جملة أمور من بينها التعاون التقني وبناء قدرة علمية وتكنولوجية.

97. دعوة المجتمع الدولي إلى مؤازرة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لزيادة فرصة حصولها على التعليم واقتسام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها الأساسية.

98. حثّ المجتمع الدولي على اتخاذ مزيد من الترتيبات للتخفيف من وطأة الآثار المدمرة المترتبة عن مرض فيروس نقص المناعة المكتسب /ومتلازمة مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) و السل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى، بما في ذلك تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية وتأمين الحصول على الأدوية بأسعار معقولة.
99. الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعلي لإستراتيجية موريشوس الداعية إلى مزيد من تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وفي هذا الصدد تُدعى البلدان المانحة والمؤسسات الإنمائية المالية والدولية إلى تزويد الدول النامية الجزرية الصغيرة بكل المساعدات المالية و/أو التقنية الضرورية لتنفيذ إستراتيجية موريشوس.

100. حث المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على الوفاء بالتزاماتهم حيال أفريقيا من خلال تنفيذ مختلف المبادرات الخاصة بأفريقيا وبخاصة عن طريق إيلاء الأولوية لمشاريع النيباد، ويُدعى المجتمع الدولي إلى:

أ- إلغاء جميع ديون البلدان الأفريقية واتخاذ تدابير عملية للتنفيذ العاجل لهذا الإلغاء.

ب- مضاعفة المساعدة الإنمائية لأفريقيا وتحسين نوعيتها عن طريق ـ ضمن جملة أمور أخرى ـ توجيه هذه الزيادة من خلال المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وزيادة عنصرا لدعم الموازني لها.

ت- تبسيط إجراءات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لتفادي حدوث تأخير في الإفراج عن الموارد المعتمدة لمشاريع النيباد.

101. الشروع في حوار إيجابي بشأن المسائل المتعلقة بالمسؤولية الإنمائية للشركات والإدارة الرشيدة للشركات عبر الوطنية مما يترتب عليه تعظيم مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة.

102. التشديد على أهمية تعزيز علاقة أكثر دينامية واتساماً بالطابع التعاوني مع البلدان الصناعية والمتقدمة النمو تكون قائمة على أساس الالتزام البناء بهدف تحقيق مزايا متبادلة، وبلوغاً لهذه الغاية تدعو مجموعة 77 إلى التقدم باقتراحات للشروع في هذا الحوار.

103. الرفض الصارم لفرض القوانين والأحكام التي يكون لها آثار تتجاوز الاختصاص المحلي وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك العقوبات الأحادية الجانب ضد البلدان النامية، مع معاودة التأكيد على الحاجة الماسة للقضاء عليها فوراً، والتشديد على أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض فحسب المبادئ المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بل تهدد تهديداً خطيراً حرية التجارة والاستثمار، وفي هذا السياق، يُطالب المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بهذه التدابير أو تنفيذها.

التنفيذ والمتابعة

104. حثّ جميع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات خاصة للصندوق الخاص لمجموعة77 المنشأ وفقاً للقرار المتضمن في الفصل السادس الفقرة الرابعة من برنامج عمل هافانا التي اعتمدته قمة الجنوب الأولى بغية تحقيق هدفه الذي ينبغي أن يكون عشرة ملايين دولار على أقل تقدير لمساعدته على نحو أكبر في التنفيذ الكامل للقرارات التي اعتمدتها قمم الجنوب ومتابعتها.

105. معاودة التأكيد على قرارنا المتضمن في الفقرة 6-2 من برنامج عمل هافانا بشأن المساهمات المالية بأمانة مجموعة 77، ويُدعى الأعضاء المتأخرون عن دفع اشتراكاتهم إلى المسارعة بتصفية متأخراتهم، ويُدعى كذلك جميع الأعضاء بدفع اشتراكاتهم السنوية في الوقت المحدد لها.

106. الترحيب بالتقدم المحرز حتى الآن في صندوق بيريز-غيريرو الاستئماني في مجال التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية دعماً للتعاون بين الجنوب والجنوب، ويُدعى جميع الدول الأعضاء في مجموعة77 وفي منظومة الأمم المتحدة إلى دعم زيادة موارد الصندوق الاستئماني من خلال مساهمات منتظمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتبرعات للصندوق وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 220/58 بتاريخ 23 كانون أول/ديسمبر 2003.

107. تقرير مواصلة تعزيز إجراءات مجموعة77 لمواجهة التحديات والفرص الحالية من خلال مزيد من تعزيز- ضمن جملة أمور أخرى - مختلف فصول المجموعة على المستويين الرسمي وغير الرسمي وتعزيز التنسيق والتعاون مع مؤسسات الجنوب ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا حديثة بحيث يمكن للحكمة والتجربة الجماعيتين للمجموعة أن تؤتيا أكلهما لدى التصدي لجدول الأعمال الدولي بما في ذلك المفاوضات المتعددة الأطراف.

108. توجيه الطلب إلى رئيس مجموعة 77 لإنشاء فريق عمل مفتوح العضوية لدراسة السبل والوسائل الممكنة لتعزيز مجموعة77 وأمانتها، بما في ذلك تحديد الأساليب المشتركة لتسهيل التعاون بين فصول المجموعة وكذا الأخذ بنهج ابتكارية للتصدي لمتطلبات الموارد والموظفين لأمانة مجموعة 77، بحيث تستطيع الوفاء باحتياجات مجموعة 77 بأسرها وتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري السنوي في الوقت المناسب.

109. توجيه الطلب إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، كل في نطاق اختصاصه، لدعم جهود البلدان النامية الرامية لتحقيق أهدافها التنموية بما في ذلك أهداف الألفية الإنمائية.

110. توجيه الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة للتشاور مع الدول الأعضاء لاتخاذ تدابير محددة من أجل تعزيز الوحدة الخاصة بالتعاون بين الجنوب والجنوب ككيان منفصل وكهمزة وصل للتعاون بين الجنوب و الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة، كما أكدت على ذلك مجدداً الجمعية العامة في قرارها رقم 220/58 بتاريخ 23 ديسمبر 2003 وذلك لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها وبخاصة من خلال تعبئة الموارد للنهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب بما في ذلك التعاون الثلاثي.

111. توجيه الطلب أيضاً إلى الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يغيّر تسمية صندوق الاستئماني الطوعي للأمم المتحدة للنهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب والذي أنشأ استجابة لقرار الجمعية العامة 19/50 بتاريخ 5 ديسمبر 1995 بحيث يصبح اسمه الجديد صندوق الأمم المتحدة للتعاون بين الجنوب والجنوب، وأن يحدد مهامه كآلية تمويل رئيسية متعددة

الأطراف للنهوض بمبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك المبادرات التي تعتمدها قمة الجنوب.

112. دعم تعزيز دور الأونكتاد كهمزة وصل في إطار الأمم المتحدة فيما يتصل بالتعامل المتكامل مع قضايا التنمية والتجارة وبخاصة في إنجاز تحليل السياسات وتقديم المشورات السياسية وفي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الإنمائية.

113. توجيه الدعوة إلى رئيس مجموعة 77 لإعداد منطلق عمل للجنوب لتقديم إطار عمل للخيارات الإنمائية دعماً لعملية مشاركة واندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وعملية العولمة، وتوجيه الدعوة إلى الرئيس لتقديم الاقتراحات الخاصة بإعداد منطلق العمل في سبتمبر 2005 كيما ينظر فيه الوزراء.

114. دعوة رئيس مجموعة 77 إلى الدعوة، عند الاقتضاء، إلى عقد اجتماعات قطاعية في مجالات التعاون ذات الأهمية بالنسبة للمجموعة بغية المضي قدما في التعاون بين الجنوب والجنوب.

115. توجيه الدعوة إلى رئيس مجموعة 77 إلى أن يُقرر- عند الاقتضاء – بما في ذلك من خلال تنظيم اجتماعات لزيادة مستوى قنوات الاتصال الشبكية بين أصحاب الشأن ومن بينهم فصول مجموعة 77 والمنظمات الإقليمية لتقاسم التجارب وتسهيل، حيثما أمكن ذلك، تطوير المواقف المشتركة للمجموعة في المفاوضات المتعددة الأطراف.

116. توجيه الدعوة إلى اللجنة الحكومية الدولية للتنسيق والمتابعة IFCC إلى أن تُبقي قيد الاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج قمم الجنوب في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب.

117. توجيه الدعوة إلى رئيس مجموعة 77 إلى إجراء مشاورات يكون هدفها تنظيم استعراض نصفي لتنفيذ نتائج قمة الجنوب الثانية.

118. توجيه الدعوة لرئيس مجموعة 77 إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للإحالة السريعة لنتائج هذه القمة ذات الصلة إلى شركائنا في البلدان المتقدمة النمو بما في ذلك من خلال اجتماعات مجموعة الثمانية عند الاقتضاء، وإحالتها أيضاً إلى الأعمال التحضيرية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المقرر عقده في سبتمبر 2005 إضافة إلى الاجتماعات الأخرى الرفيعة المستوى بغية تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب وحشد الدعم لصالح البلدان النامية.

الملحق 1

قائمة بمقترحات المشاريع الثنائية والتعددية لتعاون جنوب-جنوب

بيليز

1- برنامج محو الأمية
2- رعاية الطفولة
3- الموارد المائية

بنين

1- مشروع بناء سد لتوليد الطاقة في أدرالالا (بنين – توجو)
2- مشروع مكافحة التآكل الساحلي (غانا_توجو_ بنين_نيجيريا)
3- المشروع الإقليمي لإنتاج المطاعيم.
4- مشرع خط سكة الحديد (بنين – النيجر)
5- مشروع خط أنابيب الغاز لغرب أفريقيا.
6- مشروع مكافحة فيروس ومرض الإيدز (بنين _ نيجيل _ ساحل العاج _ غانا _توغو)

البرازيل

1- الجوع الصفري (البرنامج الصفري للجوع)
2- البرنامج الوطني لتشجيع الرضاعة الطبيعية
3- المدرسة
4- الأسرة
5- البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)
6- رعاية الطفولة

الصين

1- التدريب، والمشاورة، والتوعية بالطاقة المائية في موزامبيق، يوغندا، نيجيريا وزمبابوي.
2- تشجيع الشراكة الأفريقية الصينية من خلال برنامج منتجات الألبان ذات القيمة العالية.
3- التعاون بين منطقة آسيا والمحيط الهادي حول تكنولوجيا الفطر الصالح للأكل.

كوبا

1- تقوية القدرات الإقليمية لتخفيف الكوارث من خلال مقاربة تكامل إدارة المخاطر.
2- مقترحات حكومية من أجل مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة /متلازمة نقص المناعة المكتسبة(إيدز)
3- دعم الشبكات الموضوعية والإقليمية للتنمية البشرية.
4- برنامج محو الأمية (أجل أنا أستطيع)
5- مركز التدريب الإقليمي حول إدارة الأراضي المستدامة
6- مراقبة تدهور الأراضي وعمليات التصحر في جزر الكاريبي
7- مركز التدريب الإقليمي حول السلامة الحيوية.
8- شبكة التدريب للمدربين على التعليم عن بعد
9- التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل المساهمة في التنمية المستدامة المتعلقة بنظم إنتاج الأرز على نطاق ضيّق.
10- المساهمة في الأمن الغذائي من خلال تنمية الزراعية الحضرية.
11- ترميم التنوع الحيوي الزراعي المتآكل بسبب أوضاع الكوارث الطبيعية.
12- مرصد لتقنيات المعلومات والاتصالات
13- معهد اجتماعي لصالح تعليم علوم الكومبيوتر و الاتصالات
14- تقوية القدرة الإقليمية لدى المعهد القومي الكاريبي للإسكان من أجل مواجهة الكوارث الطبيعية

جمهورية كوريا الديمقراطية

1- تدريب مصممي الري و أنظمة المجاري الصحية من أجل الحماية من آثار التلف التي يحدثها الجفاف و الفيضان في البلدان النامية.
2- تدريب خبراء المقايسة و الأرصاد الجوية في البلدان النامية
3- تدريب خبراء البناء و تشغيل مصانع الطاقة المائية الصغيرة الحجم في البلدان النامية

الهند

1- المقاربة التقنية الاقتصادية للحركة الإفريقية – الهندية (الفريق 9)
2- اللجنة الثلاثية للهند و البرازيل و جنوب أفريقيا
3- صندوق الائتمان ببرنامج التنمية التابع لأمم المتحدة للتخفيف من الفقر ، التعاون الاقتصادي والتقني الهندي و بعثة الاتصال في أفريقيا

إندونيسيا

1- التدريب على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2- التدريب على التمويل الجزئي
3- التدريب على تطبيق تكنولوجيا المعلومات

جامايكا

1- تنمية البرنامج الوطني لاسترجاع الزيت المستعمل و أنظمة النفايات
2- إنتاج قوالب الكتل الحيوية
3- إنتاج واستخدام مجففات الطاقة الشمسية للمجتمعات المحلية
4- قاعدة بيانات فنية و بيئية تعمل نحو قرارات سياسية معلوماتية ونحو التنمية المستدامة

كينيا

1- مشروع تعليم الشباب
2- المساهمة في خفض وفيات الأمومة في كينيا

نيجيريا

1- برنامج الرعاية الصحية للولادة بين الجنوب والجنوب (كوبا – ليبيا و نيجيريا)

هيئات المساعدة التقنية

- المتطوعون من المحترفين النيجيريين في مجال الخدمات الطبية و مهندسو الأراضي وإيفاد المعلمين إلى البلدان النامية عند الطلب

اللجنة التنفيذية المعنية بالمواد الخام

- إرساء النظام الإقليمي الإفريقي للمعلومات حول المواد الخام
- تقديم الدعم لاستضافة اللجنة التنفيذية الثانية المعنية بالمواد الخام لاجتماع أخصائيي المواد الخام المقرر عقده في نوفمبر /تشرين الثاني 2005 .
- توسيع عضوية لجنة المصادر المالية و المادية لخدمة السكرتارية

- مشاركة الدول الأعضاء في عمليات السكرتارية.

مشاريع الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية

برنامج العلوم و التكنولوجيا

- علم و تقنيات التنوع الحيوي
- علم التقنية الحيوية
- معلومات و تقنيات الاتصال
- تقنيات الطاقة
- علوم المواد
- علوم و تقنية الفضاء
- علوم و تقنيات المياه
- ما بعد الحصاد والتكنولوجيا
- المعرفة الفطرية و التكنولوجيا
- أبحاث التصحر
- العلوم و التكنولوجيا لأجل التصنيع
- تكنولوجيا الليزر

الطاقة

- خط أنابيب غرب افريقيا
- مجمع طاقة غرب افريقيا
- مشروع إيغاد هايكوس
- مشروع الطاقة المتجددة
- الخطة الرئيسية للطاقة
- خط أنابيب الغاز من دار السلام عبر كينيا إلى كامبالا في أوغاندا
- خط أنابيب البترول من الدوريد كينيا إلى كامبالا في أوغاندا

النقل

- تطوير السكك الحديدية
- تسهيلات النقل البري
- تنفيذ قرار يامو سوكرو
- طريق إيسيولو مويال
- تطوير طريق أثيوبيا – جيبوتي
- تسهيلات النقل البري

- تنفيذ قرار يامو سوكرو
- مشروع شبكة طرق شرق أفريقيا (خمسة مشاريع)
- تطوير سكك حديد شرق أفريقيا:
  - إعادة هيكلة سكك حديد شرق أفريقيا
  - الخطة الرئيسية لتطوير السكك الحديدية
- مركز حدود موقف أحادي
- تناغم الحمل المحوري
- تحسين فعالية السكك الحديدية و الطرق و الموانئ
- إصلاح النقل و تكامل دعم تسهيلات لإصلاح السياسات المؤسساتية و النظامية و عضو مساعد في تنفيذ التدخلات الإقليمية المتفق عليها
- محور طريق ليبيا - النيجر - تشاد - ليبيا - السودان و إريتريا
- السكك الحديدية عبر مصر - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - ليبيا - النيجر و تشاد,
- تطوير التعاون لاستمرار السلامة التشغيلية
- برنامج التأهيل الجوي
- الاتصالات – الملاحة المراقبة و الملاحة و إدارة الحركة الجوية
- تسهيلات النقل على ممر دوالا بانغوي و دوالا في نجامينا
- المشروع البحري و رصيف السياحة على المراكب

الاتصالات عن بعد

- تطوير أساس البنية التحتية
- تناغم السياسات/ الأطر
- برنامج دعم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات
- برنامج لوائح سياسة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات
- نظام الكبل البحري لشرق أفريقيا

بناء القدرة

- إرساء تطوير المشاريع وتنفيذ الوحدات
- تحديث الإجراءات الإقليمية ومراقبة آليات المعلومات والاتصالات.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- سياسة ولوائح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إدارة المياه:

- مبادرة حوض النيل

- الملاحة الآمنة في بحيرة تنجانيقا/مالاوي.
- نقل مياه أوبانجوي لزيادة بحيرة تشاد عبر نهر شاري.

المشروع القاري: راسكوم

- أقيم مشروع راسكوم بغرض إطلاق قمر الاتصالات وهو أول قمر تملكه أفريقيا كلية،بدعم من سكرتارية اللجنة الإقليمية الاقتصادية والشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية

باكستان

(1) برنامج المساعدة الفنية الخاصة
(2) برنامج المساعدة الفنية الخاصة لأفريقيا
(3) برنامج المساعدة الفنية الخاصة لجمهوريات آسيا الوسطى.

الفلبين

(1) ورشة التدريب على إدارة مخاطر الكوارث للمجتمعات

جنوب أفريقيا

المعلومات

- تعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات
- مرافق غير هدامة
- محاور الإبداع
- اقتسام المعرفة وبرامج البحوث
- التعاون العلمي بين الجامعات ومعاهد البحوث

بناء القدرات

- الحكم الرشيد وبناء المؤسسات
- تكرار نموذج بيتيل (مركز متعدد الفروع يهتم بالتطبيقات التكنولوجية بالإضافة إلى تطوير المهارات للشباب في المواقع الريفية).
- حضانة العمل التكنولوجي لتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمركز العلوم الوطني لترقية الفهم العام للعلوم والهندسة والتكنولوجيا.
- الكائنات المهندسة وراثياً ـ التعاون في مجال البحث وبناء القدرات والمواضيع الأوسع نطاقاً الخاصة بالمستهلكين.
- الانتقال إلى توجيه الأعمال.
- المكننة على نطاق ضيق
- الاتفاقيات الدولية (تطوير موقف تعاضدي في العلاقات الثنائية)

الصحة

- إدارة الأمراض العابرة للحدود
- إجراء بحوث خاصة بصحة الإنسان - أبحاث فيروس نقص المناعة المكتسب/ متلازمة نقص المناعة المكتسب والسرطان.
- أبحاث التغذية
- التكنولوجيا الحيوية لأغراض الأمن الصحي والغذائي.

العلوم والتكنولوجيا

- العلوم والتكنولوجيا – الحاضنات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا
- تقنيات التشييد والبناء
- تكنولوجيا الليزر
- المساعدة للتدريب في حقول العلم (مستويات ماجستير ودكتوراه) تحديد مشاريع العلوم والتكنولوجيا.
- التكنولوجيا للأغراض التنافسية
- الطاقة النووية
- نظم المعرفة المحلية والممارسات لدعم القدرات التكنولوجية المحلية
- بيولوجيا الجزيئات
- اعتماد المختبرات
- التوابع الاصطناعية الصغيرة
- علوم النيوترون والمفاعل النووي
- أبحاث وتطوير وإنتاج النظائر المشعة.
- معجلات الجسيمات واستخداماتها
- المفاعلات النووية البحثية – الاستغلال والاستخدام.
- تكنولوجيا التوابع الاصطناعية
- التصوير بواسطة التوابع الاصطناعية (مكافحة الحرائق والتطبيقات الأخرى)
- محطة التوابع الاصطناعية ذات الطاقة العالية
- التعاون على مستوى الكيلو متر المربع

الفلزّات والطاقة:

- أبحاث الفلزات
- تثمين الفلزات
- تكنولوجيا التعدين
- المسح الجيولوجي لحوض الكالاهاري باستخدام الموارد المعدنية
- الطاقة المتجددة

- مشاريع علوم المواد

البيئة

- اختبار أجهزة الري
- التصحر و إدارة المياه
- تقنيات حصاد المياه
- رصد المناخ (إدارة المخاطر)
- إستراتيجيات تخفيف الجفاف
- أنظمة التكرير االتحليلية
- إستراتيجيات إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة
- الري الفعال
- إعادة تدوير المياه

الزراعة

- الأمن الغذائي في المناطق الريفية
- المعالجة الزراعية
- تبادل المعلومات - التربة - المناخ و الزراعة التعليبية
- التكنولوجيا الحيوية
- المحاصيل المقاومة للجفاف (الإنتاج)
- تطوير المحاصيل المحلية
- التكاثر المستحث (حيوانات المزرعة)
- نقل التكنولوجيا لإنتاج المنتجات الجلدية
- حقوق الملكية الفكرية على المصانع المحلية
- البحث الزراعي - صحة الحيوانات المنزلية – الحيوانات البرية

تشمل المجالات المحددة للبحث التعاوني المشترك:

- البحث في الطب التقليدي
- التكنولوجيا الحيوية للنبات
- العلوم حيوية وعلم الأحياء والمواضيع الخاصة بالصحة وبحوث التطعيم (الملاريا، فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز

- تقوية العلاقات بين المختبر البيطري المركزي ومعهد أوندرستيبورت البيطري ومنتجات أوندرسبورت الحيوية.
- البحث البيطري
- علوم التربة وتحات التربة
- إدارة استغلال الأرض

مواضيع إدارة البحث والتكنولوجيا تشمل:

- نقل التكنولوجيا بما فيها البحث في تطوير المعدات المنخفضة التكلفة.
- إدارة نظام العلوم والتكنولوجيا
- صياغة سياسة العلوم والتكنولوجيا

سيريلانكا

- تضافر الجهود في آسيا

أوروجواي

(1) دليل خبراء الأوروجواي في الأنشطة ذات الصلة بالزراعة والمواشي.

فنزويلا

(1) الأمن الغذائي